

## في الواجهة

## أزمة «المرسوم»: اقتراح رئاسي بتعديل الدستور!

مختلف تماماً، و«فش الخلق» بالمادة 56 بتعديلها في مجلس النواب. كلتا المادتين شأنان مختلفان، لا رابط بينهما في الإزمة القائمة. يوافق برّي على الاحتكام الى البرلمان بتفسير للمادة 54 فحسب، لا الذهاب الى ما يتعداها، وهو المادة 56، لأن في ذلك إعادة نظر في الإصلاحات الدستورية التي نصّ عليها اتفاق الطائف.

بذلك يشزع خلاف الرئيسين الباب على أزمة مفتوحة، الى ما بعد الانتخابات النيابية في ايار المقبل ربما، ما لم تحدث اعجوبة أكثر منها مفاجأة. يعزّز هذا الاعتقاد قول رئيس الجمهورية ان مرسوم الإقديمة صار وراءه، وقول رئيس المجلس ان ليس عنده ما يزيد وهو ينتظر ولا يضجر من صبره.

ويقول امام زواره ان الخلاف اضحى دستورياً بحتاً. في الوقت نفسه لا يريد الانتقال بالمشكلة الناشئة بينه ورئيس الجمهورية، الناشئة عن تعارض في تفسير كل منهما المادة 54، الى مشكلة اخرى في مكان

وتقييد رئيس الحكومة والوزير بمهلة توقيع بعدما جمّد وزير المال ترقيات ضباط الجيش بامتناعه عن توقيع مرسومهم مطلع السنة الجديدة ما لم يُشطب منهم ضباط دورة 1994.

وجهة نظر رئيس الجمهورية كالآتي: اذا كانت المشكلة سياسية، فإن القضاء (مجلس شورى الدولة) هو المرجع الصالح لحلها. واذا كانت دستورية تذهب الى مجلس النواب على ان لا يقتصر التفسير على المادة 54 بالزام وزير المال توقيع كل المراسيم، بل أيضاً الزامه مهلة محدّدة للتوقيع.

- ولا رئيس المجلس نخلى عن الوجهة الفعلية لأزمة المرسوم، وهي اصراره على توقيع وزير المال عليه كي يمسي قائماً ودستورياً. هو بذلك يتصرّف على ان لا وجود لمرسوم الإقديمة،

المرسوم، اكثر من طرف دخل وسيطاً فيها واخفق.

اول الاقتراحات نُقلت الى رئيس الجمهورية، ان يصير الى تطعيم مرسوم ضباط دورة 1994 بضباط الجمهورية والمجلس يوقعه وزير المال. رفض عون الاقتراح، وقال لحامله انه كقائد سابق للجيش ادرى في الجيش من الآخرين، مصراً على موقفه من المرسوم بحصره بضباط دورة 1994 واعتباره نافذاً، وان لا حاجة الى توقيع وزير المال ما دام في نظره ليس الوزير المختص.

كانت ثمة مبادرة ثنائية، تولاهما هذه المرة حزب الله الذي كان في صلب البحث عن حلول بين حليفه الرئيسيين، المخرج حيالهما، وإن بعيداً من الاضواء. قال اقتراح الحزب - وهو في بند وحيد يتيم - بتوقيع وزير المال المرسوم، من ثم يصبح نافذاً. رمى بذلك الى مرضاة الحليفين اللدودين: منح ضباط دورة 1994 اقدمية سنة على نحو اصرار رئيس الجمهورية، وتوقيع وزير المال علي حسن خليل المرسوم تبعاً لشروط رئيس المجلس الذي تبني اقتراح حليفه، وجهر به، وعكس من خلاله استعداداته للتنازل عن اعتراضه على مضمون المرسوم الذي قال به في مطلع الإزمة تلك. من ثم يخرج الجميع من المأزق العالق.

حمل موفد حزب الله الاقتراح الى قصر بعبدا، فردّ رئيس الجمهورية عليه بشرط في مقابل شرط: توسيع نطاق المخرج كي يشمل جانباً آخر، هو الذهاب الى مجلس النواب وتعديل المادة 56 من الدستور على نحو يقنّد رئيس الحكومة والوزير بمهلة محدّدة لتوقيع المرسوم، بصير نافذاً من بعدها، على ان تكون اقل من تلك المقدّمة لرئيس الجمهورية في المادة تلك (15 يوماً)، ان تجعل المرسوم نافذاً متى انقضت المهلة من غير ان يمهره بامضائه.

عاد الموفد بالاقتراح معدّلاً الى برّي، فرفض بدوره الشق المضاف اليه، وهو الذهاب الى مجلس النواب لتعديل الدستور. اذذاك دخلت ازمتهما في الطور المتعدّد الخروج منه بسهولة، وقد يكون طوراً بلا ابواب:

- لا رئيس الجمهورية رحب بتوقيع وزير المال على المرسوم، اذ اعتبر انه ليس الوزير المختص فيه، ولا رحب بما ينطوي عليه اقتراح رئيس المجلس وهو تكريس سابقة توقيع وزير المال على كل المراسيم، بما فيها التي لا ترتب اعباء مالية. حاول ايضاً القاء الكرة في ملعب نذّه بادخل تعديل على المادة 56،

يرشح تغيب الرئيس

نيبه بري عن البلاد الاسبوع

المقبل في زيارة لايران

ازمة المرسوم بينه والرئيس

ميشال عون الى مزيد من

التأجيل. بعدما انقضت على

اندلاعها شهر. تدريجاً تمسي

مستعصية ما لم يتراجم

احدهما. وإن خطوة.

الى الورا

## نقولنا ناصيف

اذا كانت بضعة اقتراحات تسوية تنقلّت بين رئيسي الجمهورية والبرلمان، في الايام المنصرمة، اخفقت في التوصل الى تسوية بين الرجلين، فإن الاقتراح الجديد الذي حملته النائب وائل بوقفاعة الى رئيس الحكومة سعد الحريري، الخميس، آيل الى مصير مماثل. ليس في حسابان اي من الرئيسين ميشال عون ونيبه برّي الوصول الى تسوية، مقدار اصرار كل منهما على حل لا يسعه الا ان يُفسّر مكسباً له على الآخر.

ذلك مغزى القول ان مشكلة مرسوم منح ضباط دورة 1994 اقدمية سنة، تكاد تصبح مستعصية، وإن معظم من توسطوا أخفقوا، كما ان اقتراح مخرج من هنا صار يقابله اقتراح مخرج مكمل من هنا. بذلك بات ما يطرحه احد الرئيسين سبباً مباشراً كي يرفضه الآخر، وإشعاراً منه لنذّه انه لن يتزحزح عن موقفه، ما يجعل مرسوم الاقدمية ليس الإزمة الاسوأ بين المراجع الرسمية، بل الاطول عمراً. اختلط

فيه الجانب السياسي بالشخصي، والسياسي بالدستوري، والسياسي بالطائفي. أفرز الكتل النيابية بينهما، وأفصح عما هو اكثر شقاء: ليس ثمة ما يحتكم اليه الرئيسان في النصوص بسبب خلافهما على آليات الاحتكام. لا مرجع آخر في الداخل يسعه التحرك، لا مقدرة لرئيس الحكومة على التحرك، مرة لاتهامه بالانحياز الى رئيس الجمهورية، واخرى لعجزه عن ايجاد افكار حل، وثالثة لانصرافه منذ جلسة مجلس الوزراء الخميس الفائت الى ما يشغله هو الآخر: صلاحيات رئيس مجلس الوزراء.

في الايام المنصرمة منذ اندلاع أزمة

## تقرير

## تحالف عون - الحريري: ربح صاف للتيار الوطني الحر

## فراس الشوفي

حالة الرئيس سعد الحريري وتياره السياسي والتحوّلات التي طرأت على دوره في النظام اللبناني، أزمة بحدّ ذاتها. أصلاً «السنّية السياسية» في المشرق العربي في مأزق كبير. تحدي «الهوياتية» الجديدة والتباس الظهير الإقليمي لأهل السنّة في دول ما بعد الحروب الطاحنة، يترك مستقبلاً حائراً.

لكن الحريري بعد ظلم ذوي القربى في المملكة العربية السعودية، هو حريري جديد، يتمتّع بغطاء دولي مباشر، ليس حماية من خصوم الداخل اللبناني، بل من الراعي الإقليمي السابق، وهو باب للتدخل في الشأن اللبناني أكثر فاكثراً. ويزيد على



تكسرت الوساطات بين عون وبرّي في أزمة تذهب بهما الى ما بعد انتخابات ايار (دالاتي ونهرا)

حمل حزب الله اقتراحاً الى عون، فرفضه بتعديده رفضه بري

على رئاسة الحكومة، بالصفة لا بالدور. حتى إنه قال امام بعض نوابه المعترضين على القانون الانتخابي، إن الرئيس نجيب ميقاتي حين تولّى رئاسة الحكومة كان في كتلته نائب واحد.

الضغط السعودي لفك التحالف عن عون يزداد، والحريري لا ينوي الانصياع تماماً. فالسعودية تريد من الحريري أن تكون القوات اللبنانية حليفاً أوّل ثم الآخرين، والحريري لا يريد. جراءة كبيرة من رئيس الحكومة وموقف جديد. يراهن الحريري على رهانين، الأول جدّي، أن بإمكانه إقناع السعوديين بأن التحالف مع عون يسحب رئيس الجمهورية من تحالف حزب الله مستقبلاً، والثاني تمنّيات بان يفعل عون ذلك حقاً.

تضمن له رئاسة الجمهورية لاحقاً. والعدّة جاهزة، من طرابلس وعكّار، إلى البترون - الكورة - زغرتا - بشري، إلى البقاع الغربي، إلى صيدا - جزين وبيروت الثانية والأولى، وصولاً إلى الشوف، أينما ينقص العونيين أصوات، تعوّضها أصوات المستقبل الزائدة، بعضها عن المقاعد التي كانت للمستقبل وصارت للتيار الوطني الحر، وبعضها عن فائض الأصوات التفضيلية.

معادلة رابحة لعون: أصوات «السنّة» رافعة في عدد من الدوائر، و«الشبيعة» لا يرشّحون على مقاعد منافسة للتيار الوطني الحرّ. لكن، ماذا يكسب الحريري؟ معادلة جبران باسيل - نادر الحريري، المنتجة، والحفاظ

وعلى الهامش، يتلقّف عون الفرصة. عون الآن رئيس جمهورية بتوقيعين. ما أفرزه اتفاق الطائف من توسيع لصلاحيات رئيس الحكومة على حساب رئيس الجمهورية، يعوّضه بلجوء الحريري إلى

بعيدا. بإمكان رئيس الجمهورية أيضاً، أن يطمئن حزب الله إلى أن الحريري تغير، وها هو الآن يدافع عن الحزب في مقابلة مع صحيفة أميركية. الاصطدام مع الرئيس نبيه برّي طبيعي ومتوقّع، فعون يطمح إلى دور للمسيحيين كذلك في نظام ما قبل الحرب، وبرّي يمثل الشيعة في نظام ما بعد الحرب. لكن هذا الصراع ليس صراعاً جذرياً، بل هي العوارض الجانبية الأولية للموضوع ورسم حدود الاشتباك، والتلاقى.